الاقتصاد اليمني
12 عاماً تحت الحصار السعودي
(مؤشرات وأرقام)

الحصار الاقتصادي

الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية بسبب العدوان والحصار على اليمن من 2015 - 2026م

وزارة الاقتصاد
والصناعة
والاستثمار

صفر 1448هـ - اغسطس 2026م

السيد القائد

عبدالملك بن بدرالدين الحوثي

الحصار السعودي "يهدف إلى ألَّا تصل إلى أبناء هذا الشعب اليمني احتياجاتهم الأساسية إلَّا بأسعار خيالية باهظة، مرتفعة جدًا، في وقتٍ يعاني منه الشعب أشد المعاناة بعد الحرب، بعد الدمار، بعد الاستهداف لمنشآته وكل بنيته الاقتصادية، والحرمان من ثروته النفطية والغازية، وثروته السيادية، وانعدام القدرة الشرائية؛ فيعاني، يعاني أشد المعاناة، الهدف هو: صنع معاناة للشعب اليمني، كما يفعل العدو الإسرائيلي في صنع معاناة للشعب الفلسطيني في قطاع غزَّة.

السعودي يريد أن تبقى هذه الحالة قائمة: حصار خانق، حرمان من الثروة النفطية، ويتنكر لكل استحقاقات مرحلة خفض التصعيد، والتي قبل كل ذلك استحقاقات إنسانية، حقٌّ ثابتٌ لشعبنا العزيز بكل الاعتبارات: حق إنساني بالفطرة الإنسانية، بالأعراف الدولية، بالمواثيق الدولية، بالقانون الدولي، حق لا يملك أحدٌ أن يسقطه، أو يلغيه على الشعب اليمني بأي صفةٍ كان.

من نص كلمة السيد القائد عبدالملك بدرالدين الحوثي
حول آخر التطورات والمستجدات 02 صفر 1448هـ 16 يوليو 2026م".

12 عاماً من الخسائر والأضرار في القطاعات الاقتصادية

منذ مارس 2015، تعرض اليمن لعدوان وحصار خانق أثر على كافة القطاعات (الصناعية ، التجارية ، الاستثمارية ، المالية ، النفطية ،الزراعية ، النقل ، الكهرباء والطاقة ، المياه ، السياحة...). كما شمل الحصار إغلاق كافة المنافذ (البرية ، البحرية ، الجوية) وتدميراً شاملاً للبنية التحتية، وإيقاف الاقتصاد بجميع مكوناته.

أبرز مؤشرات الحصار والعدوان على اليمن (2015 - 2026)

1.1
تريليون دولار إجمالي الأضرار والخسائر الاقتصادية

12
عاماً من الحصار وإغلاق المطارات والموانئ وتعطيل حركة التجارة ومنع وصول المشتقات النفطية

31
مليون نسمة يواجهون خطر المجاعة وسوء التغذية، منهم 2.2 مليون طفل دون سن الخامسة . 1.3 مليون امرأة حامل ومرضع.

%65
معدل البطالة

%60
نسبة تسريح العمال والموظفين بسبب إغلاق المنشآت الاقتصادية

الخسائر البشرية

60,891 مدنياً
إجمالي الشهداء والجرحى

5,999 امرأة
2,651 شهيدة
و**3,348** جريحة

9,933 طفلاً
4,362 شهيداً
و**5,571** جريحاً

البنية التحتية والاقتصاد

623,599
منزلاً
تعرض للتدمير
الكلي أو الجزئي.

470
مصنعاً
تعرض للتدمير
الكلي أو الجزئي.

16,798
منشأة تجارية
تعرضت للاستهداف
والتدمير.

9,017
طريقاً وجسراً
تعرضت
للاستهداف
والتدمير.

12,400
منشآت ومعدات
مياه تعرضت
للاستهداف
والتدمير.

5,600
محطة
كهرباء
تعرضت للاستهداف
والتدمير.

17
ميناءً
تعرض
للاستهداف (كلياً
- جزئياً).

16
مطاراً
تعرض
للاستهداف
(كلياً - جزئياً).

البنية التحتية والاقتصاد

1,510
مدارس ومنشآت
تعليمية تعرضت
للاستهداف
والتدمير

476
مرفقاً صحياً
تعرضت
للاستهداف
والتدمير

718
منشأة اتصالات
تعرضت
للاستهداف
والتدمير

الخسائر الاقتصادية جراء العدوان والحصار

الخسائر الاقتصادية	المبلغ (مليار دولار)
الخسائر التراكمية في الناتج الاقتصادي	648
خسائر القطاعات الاقتصادية(موزعة كما يلي)	482
الزراعة والثروة الحيوانية	111
التجارة الخارجية	111.13
القطاع الصناعي	82.5
النفط والمعادن	57.0
خسائر خزينة الدولة	30.0
الكهرباء والطاقة	27.4
النقل (البري والبحري والجوي)	23.2
الثروة السمكية	12.6
السياحة	11.0
الاتصالات	6.3
الصحة	7
وزارة المالية والجهات التابعة	2.1
المياه والصرف الصحي	0.8
الاجمالي	1130

خسائر القطاع الصناعي (2015 - 2026)

82.5 مليار دولار

470 مصنعاً

تعرضت للاستهداف المباشر أو التدمير الكلي أوالجزئي، بما في ذلك مصانع الأغذية والأدوية والأكسجين والمستلزمات الأساسية.

أكثر من 44 ألف منشأة صناعية

صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر توقفت عن الإنتاج أو انخفض نشاطها نتيجة الحصار ونقص الوقود والمواد الخام.

أكثر من 1,000 منشأة صناعية

توقفت عن العمل بسبب انعدام المشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء وارتفاع تكاليف التشغيل.

15 ألف منشأة غذائية وتجارية ومخزن

تعرضت للتدمير أو الاستهداف، ما أثر على سلاسل الإمداد والتموين.

739 ألف فرصة عمل

فُقدت في القطاع الصناعي نتيجة توقف المصانع والمنشآت الإنتاجية.

75 مليار دولار

خسائر مباشرة تكبدها القطاع الصناعي الخاص.

مصنع أدوية

دُمّر بالكامل.

5 صوامع غلال

تعرضت للتدمير والاستهداف المباشر.

مصنعان لإنتاج الأكسجين الطبي

تعرضا للتدمير، ما أثر على توفر الأكسجين للمستشفيات خلال سنوات الأزمة.

خسائر قطاع التجارة الخارجية (2015 - 2026)

111.13 مليار دولار

80.44
مليار دولار خسائر الصادرات

تمثل نحو 72.38% من إجمالي الصادرات المتوقعة خلال الفترة.

30.69
مليار دولار خسائر الواردات

تمثل نحو 27.62% نتيجة القيود على حركة التجارة وسلاسل الإمداد.

10.10
مليار دولار

متوسط الخسائر السنوية في قطاع التجارة الخارجية.

65%
تراجع حركة التجارة الخارجية

خلال 12 عاماً نتيجة القيود على الموانئ والمطارات وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين.

53%
ارتفاع أسعار الأدوية

نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد والنقل والتأمين ونقص الإمدادات.

خسائر قطاع النفط والمعادن (2015 - 2026)

57 مليار دولار

533 ألف طن
انخفاض متوسط واردات الوقود الشهرية من 533 ألف طن إلى 88 ألف طن نتيجة القيود على الواردات.

90 مليون برميل سنوياً
فقدان في الإنتاج النفطي نتيجة توقف 13 قطاعاً إنتاجياً و32 قطاعاً استكشافياً.

%90 تراجع إيرادات الموازنة العامة
بسبب توقف صادرات النفط والغاز.

%90 انخفاض إيرادات النفط
وتراجع مساهمة القطاع في الإيرادات العامة للدولة.

930 محطة وقود
تعرضت للتدمير والاستهداف المباشر.

32 قطاعاً استكشافياً
توقف العمل فيها بشكل كامل.

15 ألف عامل
فقدوا وظائفهم في القطاع النفطي.

%50 متوسط ارتفاع أسعار الوقود
ووصلت في بعض المحافظات إلى 10 أضعاف الأسعار الطبيعية.

163 ألف أسطوانة غاز
تم تدميرها أو فقدانها

الآثار على القطاعات الأخرى

- توقف أغلب محطات الكهرباء الحكومية بسبب نقص الوقود.
- تعثر تموين أكثر من 1,265 مشروعاً في قطاع النقل و النظافة والبيئة.
- توقف إمدادات الوقود لأكثر من 2,000 محطة وقود.
- توقف تموين أكثر من 79% من مشاريع الاتصالات.
- تضرر نحو 1.2 مليون مزارع نتيجة نقص الوقود اللازم للري والنقل.
- تعثر تموين أكثر من 22,975 مشروع مياه وصرف صحي.
- توقف أو تعثر تموين أكثر من 4,500 مستشفى ومركز صحي.

خسائر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية (2015 - 2026)

111 مليار دولار

1.2
مليون مزارع
تضرروا بشكل مباشر يمثلون نحو 40% من إجمالي العاملين في النشاط الزراعي.

70%
انخفاض إنتاج الحبوب
وتراجع إنتاج البن اليمني والعسل والمحاصيل النقدية.

40
ألف طن سنوياً
فقدان إنتاج العسل اليمني نتيجة توقف التصدير وتضرر المناحل والأسواق.

506
إستهداف مباشر
للماشية ومزارع الدواجن ما تسبب بخسائر كبيرة في الثروة الحيوانية والإنتاج الغذائي.

14,538
مزرعة تعرضت للتدمير
بما في ذلك مزارع الفواكه والخضروات والمحاصيل النقدية.

3,608
إستهداف خزانات وشبكات المياه
استهدفت المنشآت المائية وتضرر السدود ومنها سد مأرب التاريخي وآلاف منشآت الري الحديثة.

خسائر قطاع الثروة السمكية (2015 - 2026)

12.6 مليار دولار

%75
تراجع الصيد التقليدي
في المحافظات الساحلية نتيجة القيود والمخاطر التي واجهها الصيادون.

12
منطقة بحرية حُظر نشاط الصيد فيها
ما قلص مساحات الصيد المتاحة للصيادين.

4.7
مليون نسمة تأثر أمنهم الغذائي
لاعتمادهم المباشر أو غير المباشر على قطاع الثروة السمكية.

150
ألف صياد وعامل فقدوا مصادر دخلهم
نتيجة تراجع نشاط الصيد وتقييد الوصول إلى مناطق الاصطياد.

تضرر مئات قوارب الصيد
ووسائل ومعدات الصيد التقليدية.

تضرر موانئ ومرافئ الصيد
وتعطل خدمات الإنزال والتبريد والتسويق والنقل.

حوالي 70 ألف طن سنوياً
انخفاض صادرات الأسماك بعد أن كانت تمثل أحد أهم مصادر النقد الأجنبي .

خسائر قطاع النقل (الجوي والبري والبحري) (2015 - 2026)

23.2 مليار دولار

أولاً قطاع النقل الجوي 6 مليارات دولار إجمالي خسائر النقل الجوي.

- 25 شركة طيران أوقفت رحلاتها وتحليقها في الأجواء اليمنية.
- 80% من العاملين في قطاع الطيران فقدوا وظائفهم، بينهم أكثر من 5 آلاف موظف في مطار صنعاء وشركات الطيران.
- تدمير واسع للبنية التحتية للمطارات، والملاحة الجوية، والأرصاد، ومباني الهيئة العامة للطيران المدني.
- 16 مطاراً تعطلت فيها حركة الملاحة الجوية والخدمات المرتبطة بها.
- 99.77% تراجع إيرادات قطاع الطيران المدني.

ثانياً قطاع النقل البري 4 مليارات دولار إجمالي خسائر النقل البري والطرق.

- **7,848** كم من الطرق والجسور تعرضت للتدمير أو الأضرار.
- **90%** انخفاض كفاءة حركة النقل الداخلي وارتفاع تكاليف النقل.
- **378** مشروع طريق توقف بسبب الحرب ونقص التمويل، وتشمل:
  - **259** مشروع طريق ممول محلياً.
  - **18** مشروع طريق رئيسي بتمويل مشترك.
  - **58** مشروع طريق ريفي.
  - **43** مشروع طريق مجتمعي

ثالثاً قطاع النقل البحري 13 مليار دولار إجمالي خسائر النقل البحري والموانئ.

- 17 ميناء تعرض للاستهداف (كلياً - جزئياً).
- ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وزيادة زمن وصول البضائع إلى الموانئ اليمنية.
- تراجع حركة السفن وانخفاض حجم الواردات والصادرات عبر الموانئ اليمنية.

خسائر القطاع المالي والمصرفي والمالية العامة (2015 – 2026)

المؤشر	القيمة
ارتفاع سعر صرف الدولار من 215 ريالاً عام 2014 إلى أكثر من 530 ريالاً	530 ريالاً
نسبة مساهمة صادرات النفط والغاز من إجمالي الصادرات السلعية (التي توقفت)	80–90%
تراجع رصيد الاحتياطيات الخارجية للدولة عام 2017	1 مليار دولار
إجمالي خسائر خزينة الدولة	30 مليار دولار
خسائر الموازنة الناتجة عن خدمة الدين العام	2.7 مليار دولار
خسائر تأجيل وتنفيذ المشاريع التنموية	1.2 مليار دولار
متوسط خسائر الموازنة السنوية	7.7 مليار دولار (نحو 65% من الإيرادات)
منشآت وزارة المالية	49 منشأة (33 مدمرة كلياً و17 متضررة جزئياً)
خسائر الموارد الضريبية (2025 مقارنة بـ2024)	100.96 مليار ريال
أضرار البنية التحتية للمراكز الجمركية	14.47 مليون دولار

تدمير المشاريع الاستثمارية

التكلفة الاجمالية **2 مليار دولار**

العمالة المستثمرة 27 ألف عامل وعاملة.

عدد المشاريع 64 مشروع منها:

زراعية	4
صناعية	39
خدمية	14
سياحية	7

خسائر قطاع الكهرباء والطاقة والمياه (2015 - 2026)

28.2 مليار دولار

- 5,600 منشأة (محطات وشبكات ومنشآت كهربائية) تعرضت للتدمير أو
- 5.9 تريليون ريال خسائر مباشرة في البنية التحتية والمعدات.
- 8.6 تريليون ريال خسائر غير مباشرة نتيجة توقف الخدمة وانخفاض الإنتاج.
- توقف معظم محطات الكهرباء الحكومية وانخفاض القدرة على توفير الخدمة للمواطنين والمنشآت الاقتصادية.

خسائر قطاع المياه والصرف الصحي

800 مليون دولار

- 327.9 مليار ريال خسائر غير مباشرة.
- 100.5 مليار ريال خسائر مباشرة.
- 12,400 منشأة ومعدة مائية تعرضت للتدمير أو الأضرار.
- 3,608 خزانات وشبكات مياه تعرضت للاستهداف والتدمير.
- تضرر خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من المحافظات، مع ارتفاع تكاليف التشغيل ونقص الوقود اللازم لضخ المياه.

خسائر قطاع السياحة والآثار والثقافة (2015 - 2026)

11 مليار دولار

1 مليار دولار

متوسط الخسائر السنوية في إيرادات السياحة الخارجية.

حوالي 1%

تراجع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تقارب 6% قبل العام 2015.

500 ألف أسرة

فقدت مصادر دخلها لاعتمادها المباشر أو غير المباشر على الأنشطة السياحية.

95% فقدان فرص العمل

في القطاعات المرتبطة بالسياحة والفندقة والخدمات.

500 ألف سائح

توقف تدفقهم السنوي إلى اليمن.

73 معلماً ومرفقاً سياحياً

دُمّر كلياً أو جزئياً.

82 مطعماً

و28 قاعة مناسبات تضررت أو توقفت.

252 فندقاً

تعرضت للأضرار أو خرجت عن الخدمة.

543 منشأة سياحية

أغلقت أو توقفت عن العمل بخسائر تُقدَّر بمليارات الدولارات.

الإضرار بالمواقع الأثرية والثقافية

110
مساجد ومدارس تاريخية
تعرضت للاستهداف والتدمير.

48
قلعة وحصناً تاريخياً
تعرضت للاستهداف والأضرار.

13
متحفاً
تضررت كلياً أو جزئياً.

68
معلماً أثرياً
دُمّر كلياً أو جزئياً.

12
سوراً تاريخياً
تعرضت للانهيار أو التصدع.

60
مكتباً
للهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية والمخطوطات والمراكز الثقافية تعرضت للأضرار.

11
مركزاً ثقافياً
و3 مسارح و17 مكتبة عامة تعرضت للتدمير أو الاستهداف.

8
آلاف قطعة أثرية
تعرضت للنهب والتهريب.

2,000
قطعة أثرية
معروضة في متاحف ومزادات دولية.

14
ألف مخطوطة
تعرضت للسرقة والتهريب.

32
قائمة رصد
أعدتها الهيئة العامة للآثار والمتاحف لحصر الأضرار والانتهاكات.

مصيدة المستثمرين والتجار اليمنيين

عمل العدوان بقيادة السعودية على إستهداف الاقتصاد اليمني من خلال حصار وحرب إقتصادية وعسكرية بغرض تدمير البيئة الإستثمارية في اليمن تمثلت في التالي :-

• إستهداف البنية التحتية والإقتصادية:-

1- تدمير ممنهج وإستهداف عسكري مباشر للبنية التحتية الاقتصادية في اليمن (كهرباء – مياه – طرق – إتصالات – موانيء – مطارات ... إلخ)

2- تدمير وإستهداف المصانع وتدمير رأس المال الوطني بغرض العمل على هروب رأس المال الوطني وإيقاف أي تدفقات إستثمارية داخلة .

• الحرب الاقتصادية على القطا ع المالي والمصرفي من خلال :-

1- نقل البنوك وإغلاق الحسابات والتحويلات البنكية .

2- إستهداف ممنهج للعملة اليمنية من خلال طبع تريليونات الريالات لدى بنك المرتزقة .

3- تكليف حكومة المرتزقة في عدن بتضييق الخناق على التجار والمستثمرين من خلال وضع قيود على الواردات والصادرات والتحويلات المالية .

4- حظر إستيراد أغلب السلع وربط الموافقة على إستيرادها ودخولها بوزارة المالية السعودية (إجراءات البنك المركزي لدى المرتزقة) .

5- منح مزايا إستثمارية خادعة لجذب المستثمرين اليمنيين بغرض تحقيق هدف (مصيدة المستثمرين)

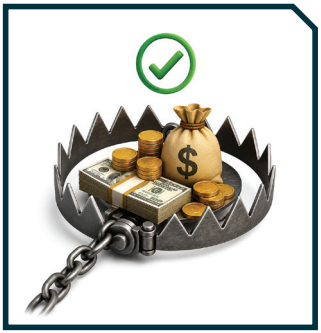

المخطط السعودي من مصيدة الاستثمار

تشير البيانات الخاصة برصيد الاستثمار اليمني في المملكة العربية السعودية إلى ارتفاع غير مسبوق خلال الفترة (2015–2024)، حيث ارتفع الرصيد من 1.41 مليار ريال سعودي إلى 19.26 مليار ريال سعودي مايعادل 5.12 مليار دولار (بنسبة 1265 %).

• الهدف من مصيدة المستثمرين :-

1- العمل على هروب رأس المال الوطني تحت ذريعة مزايا إستثمارية خادعة من السعودية .

2- تدمير الاقتصاد اليمني .

3- فرض قيود مشددة على التحويلات والتدفقات الخارجة للمستثمرين حيث لم يسمح خلال الفترة 2015-2024 سوى بخروج 1.3 مليار ريال سعودي من أصل 19.2 مليار ريال سعودي بنسبة 7 %

4- إخضاع المستثمرين لضرائب دخل تصل إلى 20 % .

5- سجن العديد من التجار اليمنيين ومصادرة أموالهم .

كما قامت بفرض رسوم مجحفة تتمثل في :-

1- رسوم تجديد الإقامة للعامل: 650 ريالاً سعودياً سنوياً.

2- رسوم المرافقين: 400 ريال سعودي شهرياً لكل مرافق، أي ما يعادل 4,800 ريال سنوياً لكل فرد.

3- كما تطبق رسوم ومتطلبات أخرى تختلف بحسب نوع النشاط والمنشأة.

4- فرض التعامل بالنقد الإلكتروني بغرض الحد من قيام المستثمر بتحويل أي مبالغ نقدية لخارج السعودية.

القيود المفروضة بسبب إجراءات التفتيش

مقارنة زمن وتكلفة الشحن إلى ميناء الحديدة

بيانات تقريبية مستخلصة من تقرير إجراءات التحقق التفتيش

شلل وخنق سلاسل الإمداد وعزوف خطوط الملاحة الكبرى

تلف الشاحنات وتراجع الشحن المباشر، وتعطل وصول الغذاء والدواء إلى الأسواق.

15,000-12,000
دولار تكلفة الشحن إلى الحديدة

مقابل نحو 3,000 دولار لحاوية 40 قدماً في الوضع الطبيعي.

3-2 - أشهر وقد تمتد إلى 6 أشهر

مقابل 10 - 20 يوماً في الشحن الطبيعي.

3
موانئ خاضعة لإجراءات التفتيش الغير قانونية

محاصرة من قبل السعودية الحديدة الصليف، رأس عيسى.

5
أعباء مباشرة على الشحن

انتظار، مناولة ، تخزين، تأمين، إعادة شحن.

%167 - %300
زيادة تكلفة الشحن

أي نحو 2,7-4 أضعاف التكلفة الطبيعية

الحصار الاقتصادي